

واقع الأمن الغذائي في الدول النامية

نرعي فاطيمة زهرة

جامعة سعيذة

ملخص :

يعد الافتقار للوصول إلى الغذاء مشكلة كبرى تفوق توافر الغذاء، وقد كان "أمارتيا سن" - الحائز على جائزة نوبل - أول من لفت النظر جددياً في أوائل الثمانينات إلى أن انتشار الجوع لا يرتبط فقط بعدم توافر قدر كاف من الغذاء، ولكنه يرتبط كذلك بعدم قدرة بعض الأفراد الحصول على الغذاء نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والمواد المحددة لهم. ونود في هذه الورقة البحثية تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الدول النامية مع حالة الدول العربية، بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المتحصل عليها.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، القدرة الشرائية، المساعدات الغذائية.

Abstract :

The need for the arrival to the nutriment prepares formative bigger excellence abundance of the nutriment, and already was «martina sen»_ the holder on prize Nobel _ the first of turnip sight is serious in the early 80s until spreading of the hunger does not relate only in lack abundance of enough value from the nutriment, but he relates likewise in lack ability of some individuals food accessibility of result for drop the buying force and the definitive articles to loves. This research paper like in problematic diagnosis the security nutritious in the developing states with case the Arab countries, between the available possibilities and the results obtained.

Key words : food security, purchasing power, food aid.

«في أواخر السبعينات قدّم وورثمان وكومنجز في مؤلفهما «توفير الغذاء لهذا العالم - التحدي والإستراتيجية تشخيص عن المشكلة ثلاثية الأبعاد « الغذاء - الفقر - السكان » بقولهما أن الموقف خطير جدا بحيث أن عدد السكان يتزايد بسرعة فكان 2000 مليون نسمة سنة 1930 وارتفع إلى 3000 مليون نسمة سنة 1960 وسيبلغ بعد 25 سنة 6000 مليون نسمة في حين أن العديد من الأقطار تعاني من عجز في الغذاء»¹، ونّبه أيضا السيد مدير منظمة العمل الدولية " بويد أور" في النصف الثاني من القرن الماضي بأن نصف البشرية سيعاني من نقص الغذاء وسوء التغذية إذا لم يتدارك العالم هذه المشكلة، وعلي إثر ذلك عقد المؤتمر العالمي الأول لدراسة مشكلات التغذية والإنتاج في عام 1963، وحذر من المخاطر التي تنطوي عليها مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية، ثم انعقد مؤتمر بوخارست للسكان، وفيه أرجع مندوبو الغرب العجز الغذائي إلى زيادة السكان بمعدلات تفوق زيادة الإنتاج من المواد الغذائية، وعليه طالبوا بضبط معدلات نمو السكان من خلال تنظيم الأسرة²، وهذا وفقا لنظرية مالتوس التي تتبنى معادلة الندرة والسكان وأصبحت فلسفة تنادي بها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO وغيرها من المنظمات³، وفعلا ارتفع عدد السكان سنة 2009 إلى 6,77 مليار نسمة، منهم 5,65 مليار في الدول النامية و1,12 مليار في الدول المتقدمة⁴، مقابل الانخفاض في الإنتاج الزراعي والغذائي، وهو أهم مشكلة تعاني منها البشرية، وهذا ما أطلق عليه الخبراء بحالة انعدام الأمن الغذائي، هذه الحالة التي شغلت كثير من المهتمين بقضايا التنمية والأمن الغذائي من خبراء وقادة دول ومنظمات دولية كمنظمة الزراعة والأغذية (FAO) وإقليمية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

حيث قال "أمارتيا سن" أن : المجاعة وضع يكون فيه بعض الناس لا يملكون الطعام الكافي ليأكلوه⁵، وكتب مع جون دريز (Jean Drèze) أن "الجوع هو وحش برؤوس متعددة"، والقصد من ذلك التأكيد على تعدد الطرق التي يؤثر من خلالها نقص التغذية على حريات البشر⁶. ونود في هذه الورقة البحثية تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الدول النامية مع حالة الدول العربية، بين الإمكانيات المتاحة والنتائج وما هو واقعه وهذا من خلال المحاور التالية :

أخو الأول : الأمن الغذائي وأزمة الغذاء العالمي

أخو الثاني : استخدام الأراضي وموارد المياه واتجاهاتها

أخو الثالث : المجاعات وسوء التغذية والمساعدات الغذائية

أخو الأول

الأمن الغذائي وأزمة الغذاء العالمي

مفهوم الأمن الغذائي :

إن التعريف الذي اعتمدته أديبات البنك الدولي يعد الأكثر شمولاً، إذ يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم¹،

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي : توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها، ومن ثم فإن الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء². وذكر في تقرير للأمم المتحدة لعام 2010 أن العدد المطلق للذين يعانون من سوء التغذية، لم يسجل انخفاضا يذكر عن 850 مليون شخص منذ عام 1980، بل ارتفع مؤخرا لأول مرة في التاريخ ليناهاز المليار شخص لعام 2009³ وأعلنت منظمة الفاو لعام 2009 أنه وصل إلى 1,02 مليار شخص نتيجة للأزمات العالميتين، أزمة الغذاء والوقود 2006-2007، ثم الأزمة الاقتصادية التي نشأت مباشرة في أعقابها سنة 2008⁴. وانخفضت الأرقام في عام 2010 ووصلت إلى 925 مليون نسمة⁵، ويمثلون 18 ٪ من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي، وتعيش نسبة 63 ٪ من هذا العدد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و26 ٪ في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، و1 ٪ في البلدان المتقدمة⁶. وتظهر معطيات منظمة الفاو بأن 30 ٪ من بينهم أطفال دون سن العاشرة، ناهيك عن 100 مليون طفل ينمون جوعا كل ليلة، و200 مليون طفل لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، و10 مليون طفل يتحولون سنويا بصمت إلى معاقين جسديا أو عقليا و7 و5 بين 7 و5 مليون طفل يموتون سنويا بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية، ويكلف نقص التغذية البلدان النامية أكثر من 220 مليون سنة من الحياة المنتجة لأفراد الأسرة وتقدر التكاليف الطبية المباشرة المترتبة على سوء التغذية في البلدان النامية بنحو 30 مليار دولار في السنة⁸.

أزمة الغذاء العالمي :

إن أزمة الغذاء العالمي ليست في واقع الأمر إلا أزمة غذاء العالم الثالث (ماعد الصين)، مع الاختلاف في حدة الأزمة بين بلاد تملك من الموارد ما يكفي لأن تستورد المواد الغذائية من الخارج ودعم أسعارها في الداخل كما هو الحال في الدول العربية النفطية، وبلاد فقيرة لا تقدر على ذلك⁹ ومن المفارقات المحزنة أن الزراعة في العالم ككل لديها القدرة على إنتاج غذاء كافى للجميع في تاريخ البشرية، فقد فاق النمو في الإنتاج العالمي للحبوب بشكل مطرد النمو السكاني في العالم، ومع ذلك فإن عدد الناس الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي يزداد سنة بعد أخرى، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب، أي أكثر من 3 آلاف سعر حراري وبروتين وفير لكل رجل، وامرأة، وطفل على الأرض¹.

إن معظم الدول النامية كانت دولا مصدرة للغذاء حتى في الثلاثينات من القرن الماضي، بل حتى الخمسينات، فمن الثابت إحصائيا أن كثيرا من هذه الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تصدر الغذاء على الحرب للدول الأوروبية الصناعية، ثم اختلف الوضع، وانعكست الصورة، فأصبحت هذه الدول مستوردة للغذاء منذ نهاية الخمسينات². الأمر الذي أصبح لا ينطبق على الأوضاع السائدة في الفترة ما بعد 1971، والتي أنتجت البلاد المتقدمة فيها 60 ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الغذاء رغم أن سكانها لا يزيدون عن 30 ٪ من سكان العالم³.

وقد صرح "جاك ضيوف" مدير منظمة الفاو، عن وجود أزمة غذاء ستؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول النامية، ويعلق ضيوف بقوله أن أوروبا تدعم المزارعين وتوفر لهم الأسمدة والمكينات اللازمة، في حين أن الدول النامية لا تدعم مزارعيها، بل وتتخذ من القرارات الخاطئة ما يضر بهؤلاء المزارعين ويعوق من قدرتهم على الإنتاج⁴. لا توجد دول نامية حقق فيها الإنتاج الزراعي نسبة تزيد على 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من استحواذ القطاع الزراعي على معظم فرص التوظيف في الدول النامية، إذ تراوحت نسبة العمالة في الزراعة ما بين 25، 70 ٪ لعام 1995، مما أدى إلى انخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي والناتج الزراعي، وخاصة في أفريقيا، والجدول التالي يعطي مقارنة بين إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول المتقدمة والنامية⁶:

الجدول 01 : إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول المتقدمة والنامية، 106 نسمة، كلف/هكتار)

الدولة	اليابان	وم أ	بنغلادش	المكسيك	البرازيل	الهند	باكستان	نيجيريا
السكان	125	263	120	92	159	929	130	111
متوسط المحصول/إضافات جديدة	6119	5136	2602	2506	2383	2136	1943	1172

المصدر : ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2006، الرياض، ص 408. نقلا من البنك الدولي، مؤشرات التنمية 1998.

أما الزيادة في الغذاء فقد صاحبه زيادة في نمو السكان، مما أدى إلى انخفاض في حصة الغذاء للفرد، فقد جاء في دراسة لمنظمة الفاو لعام 1993 "الزراعة حتى 2010"، أن 26 دولة من أصل 40 دولة ذات الدخل المنخفض، انخفضت حصة الفرد من الغذاء بين عامي 1979 و 1991، وأنه يزداد أكثر من 250 ألف فرد يوميا ويفقد كل ثانية حوالي 3 آلاف متر مربع من الغابات وألف ظن من مسطحات التربة، وتتناقص الأرض القابلة للزراعة بأكثر من 20 ألف هكتار، كما تناقصت درجة الاكتفاء الذاتي وخاصة في القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، وخاصة الحبوب باعتبارها الأكثر أهمية في معيشة السكان، وتناقص النمو السنوي لغلل الهكتار في محاصيل الحبوب في معظم الأراضي المزروعة في آسيا¹، ويوضح التقرير الذي نشرته صحيفة التايمز للعام 2007، حالة العالم بالنسبة للأمن الغذائي ومدى الهوة الواسعة بين جنوب العالم الفقير وشماله الغني في الجدول التالي :

الجدول 02 : يوضح الدول المنتجة للقمح، المصدرة، المستوردة، للعام 2007، (بالمليون طن)

أكبر الدول المنتجة للقمح	الكمية	الدول المصدرة للقمح	الكمية	الدول المستوردة للقمح	الكمية
الإتحاد الأوروبي	122	وم أ	32	مصر	7
الصين	106	كندا	15	الجزائر	5
الهند	75	الإتحاد الأوروبي	10	الإتحاد الأوروبي	3
وم أ	65	الأرجنتين	10	المغرب	3

المصدر : مهدي محمد القصاص : مرجع سبق ذكره، ص 09.

والجدول التالي يبين أثر الزيادة السكانية مقابل إنتاج الحبوب على حصة الفرد العالمي من إنتاجه في العالم :

الجدول 03 : حصة الفرد العالمي من إنتاج الحبوب (مع الأرز المطحون) في العالم

أكبر الدول المنتجة للقمح	الإنتاج (مليون طن)			السكان (مليون نسمة)			مخصصات الفرد (كغ)		
	1981/1971	1992/1990	2010	1980	1991	2010	1971/1981	1990/1992	2010
الصين	793	873	1016	1170	1262	1406	678	692	722
الهند	651	883	1318	3277	5744	200	200	214	229
وم أ	1444	1756	2334	4447	5387	7150	325	326	326

المصدر : محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 535.

نلاحظ أن حصة الفرد في الدول المتقدمة تعادل ثلاث أضعاف حصة الفرد في الدول النامية طوال فترات الدراسة، وظل منخفضاً، بل لم يصل إلى المستوى العالمي، وهذا يرجع إلى أن معدل نمو السكان (1,75 ٪) أعلى من معدل نمو الإنتاج (1,35 ٪)، كما أعطى لنا الجدول صورة على أن الزيادة المتغيرة في الدول المتطورة والنامية تبقي المتوسط العالمي محدوداً أي منخفضاً. وصنفت منظمة الفاو 31 دولة من أصل 93 دولة تعتمد على الزراعة بشكل محدود، وأقل من الثلث قوتها العاملة في الزراعة، يحصل فيها الفرد على متوسط من الحريات ما يقارب 2910 حريرة يومياً، أما الدول الأخرى 62 التي تعمل بها أكثر من الثلث من قوتها العاملة في الزراعة، يحصل الفرد فيها على أقل من 2600 حريرة، وينخفض إلى 2230 حريرة إذا خرجت الصين من هذه المجموعة، وتعتبر غالبية هذه الدول مستوردة صافية للغذاء، ولقد لاحظ خبراء منظمة الفاو العاملين في مجال الزراعة، أن النمو الزراعي لدول هذه المجموعة بعد عام 1984 قد مثل نقطة التحول نحو الأسوأ فيها، والجدول التالي يبين العلاقة بين السكان وعرض الغذاء (حريرات) ومعدلات نمو الناتج الزراعي :

الجدول 04 : التالي يبين العلاقة بين السكان وعرض الغذاء ومعدلات نمو الناتج الزراعي :

الدول	السكان (مليون)		نمو السكان (٪)		حريرة/الفرد		الناتج الزراعي الإجمالي ٪		الناتج الزراعي للفرد ٪	
	1990	2010	1980	2010	1990	2010	1970/92	2010/88	1970/92	2010/88
المتطورة	1253	1406	0,7	0,6	3400	3470	3,3	2,6	1,1	0,8
النامية	3984	5668	2,1	1,8	2470	2370	1,2	0,7	0,4	0,2
العالم	5295	7150	1,8	1,5	2700	2870	2,2	1,8	0,4	0,2

المصدر : محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 536.

المحور الثاني

حالة استخدام الأراضي وموارد المياه واتجاهاتها

استخدام الأراضي واتجاهاتها :

يشير تقرير موجز لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2011 حول "حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم" أن مساحة الأراضي المزروعة في العالم نمت بنسبة 12 ٪ على مدى السنوات الخمسين الماضي، وتضاعفت مساحة الأراضي المروية على نطاق العالم خلال الفترة ذاتها، وترجع إليها معظم الزيادة الصافية في الأراضي المزروعة. وفي الوقت نفسه، نما الإنتاج الزراعي بما يتراوح بين ضعفين ونصف الضعف وثلاثة أضعاف، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في غلة المحاصيل الرئيسية. والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول 06 : التغييرات الصافية والاستخدامات الرئيسية للأراضي (بملايين الهكتارات)

البيان	1961	2009	الزيادة الصافية 1961-2009
الأراضي المطرية	1229	1226	- 2.0 ٪
1,2	139	301	117 ٪
2,2	1368	1527	12 ٪

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة 2011، حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة- إدارة النظم المعرضة للخطر (تقرير موجز)، 2011، روما، ص 14.

وتأتي أكثر من 40 ٪ من الزيادة في الإنتاج الغذائي من المناطق المروية التي تضاعفت مساحتها. وفي الفترة نفسها، تراجعت حصة الفرد في العالم في الأراضي المزروعة بصورة تدريجية إلى أقل من 0,25 هكتار، وهو مقياس واضح للتكثيف الزراعي الناجح، وتستغل الزراعة حالياً 11 ٪ من مساحة الأراضي في العالم لإنتاج المحاصيل، وتستخدم 70 ٪ من كمية المياه المسحوبة من طبقات المياه الجوفية ومجاري المياه والبحيرات¹ إلا أن توزيع الأراضي الصالحة للزراعة ينحاز ضد البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى زيادة الإنتاج، حيث يقل نصيب الفرد في مساحة الأراضي المزروعة في البلدان المنخفضة الدخل عن نصف مثيله في البلدان المرتفعة الدخل، كما أن نوعية الأراضي أيضاً تختلف ما بين الدول منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل، إذ نجد في الجدول أن نسبة الأراضي الجيدة والممتازة تستحوذ عليها البلدان المرتفعة الدخل، بينما نسبة الأراضي الهامشية تستحوذ عليها الدول منخفضة الدخل، والجدول التالي يبين ذلك²:

الجدول 07 : النصيب في الأراضي المزروعة في العالم الصالحة لإنتاج المحاصيل في إطار نظم الإنتاج المناسبة

المناطق (فئة البلدان)	الأراضي المزروعة (ملايين هكتارات)	السكان بالملايين	صيب الفرد من الأراضي المزروعة	محاصيل المطرية (النسبة المئوية %)	أراضي ممتازة	أراضي جيدة	أراضي هامشية
منخفضة الدخل	441	2615	0,17	28	50	22	
متوسطة الدخل	735	3223	0,23	27	55	19	
مرتفعة الدخل	380	1031	0,37	32	50	19	
المجموع	1556	6905	0,23	29	52	19	

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة 2011، حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة - إدارة النظم المعرضة للخطر (تقرير موجز)، 2011، روما، ص 15.

ولهذا تعتبر حيازة وملكية الأرض من أهم العناصر التي تتوفر في سياسات الإصلاح الزراعي، لما لها من أثر ملموس على الإنتاجية والعدالة، وتشير معظم الدراسات المتوفرة عن حيازة وتوزيع ملكية الأراضي الزراعية بين السكان الزراعيين في الدول النامية إلى أنها تتسم بالتركز الشديد، والمشكلة الزراعية في جوهرها هي "أرض بدون فلاحين، وفلاحون بدون الأرض"³

موارد المياه واتجاهاتها :

للإشارة، تعتبر الزراعة المطرية النظام الغالب في الإنتاج الزراعي في العالم، بل وتخدم أيضا غالبية الفقراء في المناطق الريفية. وتعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه العالمية حيث تزيد استهلاكها عن 70٪ على المستوى العالمي و 91٪ على مستوى الدول النامية ذات الدخل المنخفض، في حين تستهلك الزراعة في الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع 69٪ و 39٪ على الترتيب⁴، وتوزع كمية المياه توزيعا غير متوازن بين الأقاليم وبين دول الإقليم، فخلال 50 سنة (1950-2000) تعتبر كمية الفرد المخصصة من المياه مرتفعة جدا في أمريكا اللاتينية، في حين منخفضة في قارات آسيا وأوروبا وجنوب أفريقيا عن مخصصات زميله في القارة الأمريكية، والجدول التالي يبين ذلك⁵:

الجدول 08 : مخصصات الفرد المتوفرة من المياه حسب الأقاليم العالمية خلال الفترة 1950 -**2000 (ألف م³)**

البيان	1950	1960	1970	1980	2000	النقص بين 1950 - 2000 (%)
أفريقيا	20	16,5	12,7	9,4	5,1	74,5
آسيا (ما عدا الاتحاد السوفياتي سابقا)	9,6	7,9	6,1	5,1	3,3	65,6
أمريكا الشمالية والوسطى	37,2	30,0	25,2	21,3	17,5	53,0
أمريكا الجنوبية	105,0	80,2	61,7	48,8	28,3	73,1

المصدر : محمد الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2007، بيروت، ص 130.

اخـور الثالث

المجماعات وسوء التغذية والمساعدات الغذائية

المجماعات وسوء التغذية :

إذن فالدول النامية لم تخرج من دائرة أزمة الغذاء والجوع، هذا الأخير الذي يقضي على الملايين من البشر، ولا يخفى على أحد أن هناك العديد من الحضارات عرفت مجاعاتٍ وسوء تغذية بحدّة متفاوتة، على مرّ التاريخ من العصور الوسطى إلى وقتنا المعاصر، وهي كثيرة، على سبيل المثال، في فترة السبعينات من القرن الماضي قُدّرت الوفيات في العالم التي تنشأ عن نقص التغذية أو سوء التغذية بما يتراوح بين 10 و20 مليون نسمة سنوياً، أي حوالي ثلث الوفيات السنوية التي تقدر ستين مليوناً². وفي سنة 2006، كان أكثر من 3,5 مليار شخص يعانون من نقص في استهلاك الحديد، 2 مليار من نقص في اليود، و200 مليون طفل دون السادسة يعانون من نقص في الفيتامين "A"³، أما في 2008، فقد قارب عدد الجياع المليار نسمة بسبب الأزمة المالية التي أتت بعد أزمة الغذاء، وتشير التقارير إلى أن الفقراء ينفقون ما بين 50 إلى 70 ٪ من دخلهم على الغذاء وحده وليس لديهم قدرة للتكيف مع ارتفاع أسعار الغذاء، كما أن أجور العمال غير المهرة انخفضت تماشياً مع الأزمة العالمية. وتوقع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء أن تنخفض السرعات الحرارية بنسبة 5 ٪ بحلول عام 2020م، وفي بعض المناطق سوف تكون الآثار أشد قسوة، ففي دول جنوب الصحراء الإفريقية على سبيل المثال سوف تقل نسب استهلاك السرعات الحرارية بنسبة 10 ٪ بحلول عام 2020، كذلك يشير نموذج إثيوبيا أنه إذا استمر البلد في مساره التنموي المعتاد، فسوف يزداد فقر 10 مليون شخص آخر وسيقل الأمن الغذائي أكثر فأكثراً⁵. ويرجع انتشار المجاعة في الدول المتخلفة إلى عدة أسباب يمكن حصرها في ستة عوامل رئيسية⁶:

1- الظروف المناخية كالجفاف والفيضانات التي تقضي على المحاصيل المزروعة والمخزنة، مثلما يحدث كثيراً في البلدان الآسيوية (بنغلادش، الهند،... الخ) وفي بلدان الساحل الإفريقي (المالي، النيجر، إثيوبيا،... الخ).

2- الأوبئة والأمراض التي تمس النباتات والحيوانات، والتي تقضي على المحاصيل أو على القطعان بشكل واسع كأنفلونزا الطيور أو ميلديو البطاطا.

3- الحروب والنزاعات المسلحة التي تتسبب في ندرة غذائية سواء من جراء توقف الإمدادات الخارجية والداخلية، بسبب التقنين في توزيع الغذاء، أو بسبب استعمال أسلحة تقضي على المحاصيل مثل "العامل البرتقالي" "Agent défoliant orange" أو انتهاج سياسة الأرض المحروقة.

4- الحصارات الاقتصادية، مثلما حدث للعراق وإيران، وما زال يحدث لكوبا وسوريا.

- 5- انتهاج طرق إنتاجية غير ملائمة أو مدمرة للمحيط والبيئة.
- 6- تدهور السوق وحدوث ارتفاع فاحش في الأسعار بسبب المضاربة أو لأي سبب آخر.
- يمكن إذن إجمال العوامل المتسببة في المجاعة في عوامل بشرية وأخرى طبيعية، لكن المجاعات التي تتسبب فيها الطبيعة تكون في الغالب مؤقتة وأقل حدة من تلك التي يتسبب فيها الإنسان¹.
- المساعدات الغذائية :**

إن 2 ٪ من الإنتاج العالمي للقمح يكفي للقضاء على سوء التغذية، بل ما تستهلكه ماشية العالم المتقدم يكفي لتغذية ملياري نسمة بالجنوب، كما أن تخفيض الإنفاق العالمي على الأسلحة بين 1995-2000 كفيل بتوفير 460 مليار \$، مما يمكنه بعث تنمية حقيقية، لكن بسبب سوء توزيع الغذاء تظهر المجاعة في الدول الفقيرة، وللقضاء عليها أو التخفيف من حدتها، كانت أول ردة فعل للبلدان المتقدمة خلال الفقر وتأخر النمو هي تقديم المساعدات الغذائية لهذه الدول الفقيرة.

والمساعدات بصفة عامة هي نوع من التضامن أو الصدقة موجهة للشعوب أو للجماعات الفقيرة المنكوبة أو التي تعيش وسط نزاع مسلح²، وقد تصدر المساعدات عن منظمات حكومية أو غير حكومية ومنظمات دينية "خيرية"، وتأخذ أشكالاً مختلفة (هبات مالية، سلع وسطية و مواد أولية، سلع نهائية) وحتى على شكل خدمات عندما يُرسل اختصاصيين في مجالات محددة (أطباء، معلمين، تقنيين،... إلخ). كما يستعمل المعيار الزمني للتمييز بين أنواع المساعدات، فهناك المساعدات الطارئة والمساعدات الدائمة، وقدّر مُعتبر من هذه المساعدات قُدّم في إطار البرنامج الغذائي العالمي (PAM) الذي سهر عليه منظمة الفاو، والذي يعمل على توزيع المساعدات على البلدان التي تقوم بتقديم طلب في هذا الشأن، ويشير تقرير منظمة الإسكوا لعام 2005 أن المعونة الغذائية المقدمة إلى المنطقة العربية زاد من 5,33 مليار دولار عام 1999 إلى 8,32 مليار دولار عام 2003، وأخذت مصر والعراق والأردن (وهي من ضمن البلدان المتوسطة الدخل) أكثر من نصف المعونة عام 2003، وهذا ما جعل هذه الدول السابقة الذكر تحتل في المراتب الخمس الأولى بعد فلسطين من حيث نصيب الفرد من المعونة، وحتى الجزائر فقد تلقت في السابق مساعدات غذائية في إطار هذا البرنامج والتي قدرت في الفترة الممتدة من 1990-2003 بين 0,3 و 0,4 ٪ من الاستهلاك الإجمالي، وأصبحت منذ سنة 2007 من المساهمين فيه³، وهذا البرنامج ممول من طرف عددٍ من البلدان، كانت أهمها في سنة 2008، والموضحة في الجدول التالي :

الجدول 09 : أكبر المساهمون في البرنامج الغذائي العالمي لعام 2008

الدولة	نسبة المساهمة في برنامج PAM
الولايات المتحدة الأمريكية	41 %
دول الاتحاد الأوروبي	24 %
العربية السعودية	10 %
كندا	5 %
الصناديق المشتركة ومنظمات تابعة للأمم المتحدة	4 %
دول ومنظمات أخرى	4 %
اليابان	4 %
المتبرعون الخواص	3 %
أستراليا	2 %

المصدر : من إعداد الباحث على أساس مُعطيات التقرير السنوي لبرنامج الغذاء العالمي لسنة 2009، ص 50-51.

هذه القائمة وكل هذا السخاء يشيران إلى وجهٍ خفي للمساعدات الغذائية وهو أن تُستعمل كوسيلة ضغطٍ على الدول التي تتلقاها لتُفرض عليها إيديولوجية أو اتجاهات سياسية ومواقف معينة¹، ومن السبلات الأخرى للمساعدات الغذائية :

1- إذا وزعت بطريقة عشوائية وغير منظمة، فستساهم أكثر في تثبيتٍ مستديمٍ للأمن الغذائي وذلك من خلال زرع ثقافة الاعتماد على الآخر وعدم وجود حاجة لتطوير الإنتاج المحلي في البلدان التي تتلقى المساعدات. وهذا يؤكد تبعية الفقير للغني.

2- كما أنه من خلال المنافسة غير العادلة، فالمنتجات الموزعة على شكل مساعدات كثيراً ما يتم تحويلها عن وجهتها وتشكل فائضاً في العرض وتباع في الأسواق وبأسعار جد منخفضة لا يمكن للمنتجين المحليين منافستها ومسايرتها². كما حصل لمزارعي القطن في الولايات المتحدة لما زادت المساعدات الأمريكية بنسبة 70 % في الفترة 2002 - 2006 لفائدة مزارعو القطن، وقدرت 4 ملايين \$ سنوياً، متسببين في إفلاس مزارعي القطن، بل وكادوا أن يفلسوا دولا بأكملها كدولة البنين التي تمثل صادرات هذا المنتج 75 % من عائداتها².

3- كما أن توزيع كميات كبيرة من الغذاء على شكل مساعدات، قد يغيّر من هيكل التجارة العالمية ويضع العديد من البلدان في حالة تبعية غذائية حادة¹.

4- كما يمكن للمساعدات الغذائية أن تعطي نتائج معاكسة تماماً للأهداف المسطرة في البداية عندما تصبح عنصراً مدججاً في السياسة الاقتصادية لبلد ما.

5- تعتبر هذه المساعدات كسلاح لتدمير وإفلاس بعض الاقتصاديات الدول النامية، حيث تدخلت هذه السياسة في البنيات الإدارية الخاصة بالبلدان النامية، وشجعت هروب الفلاحين والحائزين على شهادات ابتدائية وثانوية إلى المدن الكبرى ليصبحوا عاطلين عن العمل².

ولهذا يجب على الدول الفقيرة أن تسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء، فحتى في أوروبا التي أنقذتها خطة مارشال كان يصيح كثيرون : ((فلتعد الولايات المتحدة إلى بلادها))³، وكثير من الخبراء والمسؤولين يؤكدون على خطورة المساعدات الغذائية. وحتى تساهم المساعدات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية يجب توفر الشروط التالية⁴ :

❖ عدم تأثرها بالتغيرات الحاصلة على الأسعار في السوق العالمية ؛

❖ الإضافية الناتجة عن بيع المساعدات الغذائية في التنمية الزراعية، من خلال دعم المنتجين المحليين للغذاء، وتحسين البنية الأساسية في الزراعة ؛

❖ تركيز توزيع الغذاء الإضافي على الفقراء.

إذا ما تم توجيه الأبحاث والتنمية إلى المناطق الفقيرة في القارة مثل جنوب الصحراء الإفريقية فإن إجمالي الناتج الزراعي سوف يزداد الناتج الزراعي بنسبة 1.1 نقطة سنوياً ويرفع ما يقرب من 282 مليون إفريقي من تحت خط الفقر بحلول عام 2020⁵.

نقد وتقييم :

نشير أولاً إلى أن التعاريف السابقة لمفهوم الأمن الغذائي من طرف منظمة الفاو والبنك الدولي لم تحدد لنا شيئاً عن ماهية الغذاء، هل هي من الحلال أم من الحرام ؟ ونظراً لاستيراد المسلمين كمية كبيرة من الأغذية مثل اللحوم ذات صبغة غير محللة شرعاً إذ يعرفه الدكتور عبد الرحمان يسري بأنه : ((ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن))⁶.

ثانياً : إن الزراعة لا تعوزها الموارد بل تفتقر إلى السياسات التي من شأنها أن تكفل إنتاج الغذاء حيث يكون مطلوباً وعلى نحو يسد رمق فقراء الريف، حيث يكون لهذه الدول المتخلفة إرادة وسياسة رشيدة لتحقيق الأمن الغذائي مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وما لاحظناه أن غالبية الدول النامية تعتمد كثيراً على عنصر العمل في الإنتاج الزراعي وتشتكي من قلة رأس المال التقني (الماكنات والآلات الزراعية)، وترك قطاع الزراعة للسوق الحرة، والتخلص من دعمه، ونقص الدعم المالي للمزارع والمزارعين، حيث وضعت هذه الدول المتخلفة مصالح أصحاب النفوذ ورجال الأعمال في مقدمة أولوياتها تاركة أمنها الغذائي وتوفير الغذاء لشعبها في ذيل القائمة، عكس الدول المتقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا زال دعم هذا القطاع واقعاً حتى الآن، وهذا من أجل احتكار المنافسة العالمية للغذاء، فعلى سبيل المثال يقول : Stiglitz (أن ثلثي دخل المزرعة في النرويج وسويسرا يأتي من الإعانات، وكذلك نصف الدخل في اليابان، والثلث في الاتحاد الأوروبي، في حين يصل دعم بعض المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 80 ٪ في حالة الأرز، وأن إجمالي المعونات المالية تصل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان حوالي 75 ٪

من دخل إقليم جنوب إفريقيا، وأن البقرة الأوروبية تتمتع بدعم مقداره دولارين (مقياس الفقر عند البنك الدولي)، وأن أكثر من نصف الناس في العالم يعيشون على أقل من دولارين¹. فالدول النامية ورغم الثورات الزراعية التي طبقتها منذ الستينات للأسف لم يستفد منها الفقراء، وخاصة فقراء الريف².

المراجع والهوامش :

- 1- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة (230)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1998، الكويت، ص 11.
- 2- ناصر عبيد الناصر، إشكالية الأمن الغذائي العربي - النموذج السوري للاكتفاء الذاتي - منشورات وزارة الثقافة - دمشق 2004، (قضايا راهنة)، ص 05.
- 3- سيف الدين ماجدي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي، مدخل تأصيلي، مجلة الحقيقة- العدد 10- ج1- نوفمبر 2007، أدرار، ص 89.
- 4- بلقاسم العباس : تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول و الدول النامية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- العدد 102، أبريل 2011 - المعهد العربي للتخطيط- الكويت، ص 06.
- 5- البنك الدولي، 2012، تقرير التنمية في العالم، 2012 المساواة بين الجنسين والتنمية، واشنطن دي. سي.
- 6- برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).. تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010، نيويورك. ص 36.
- 7- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية (2)، أوراق عربية (5)، الطبعة الأولى، أوت 2011، بيروت، ص 09. وقد عرّفت منظمة الفاو الأمن الغذائي : ((بأنه توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد في جميع الأوقات)).
- 8- د. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، دمشق، ص 285-315.
- 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق الذكر، ص 36.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة : حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2009، الأزمات الاقتصادية- التأثيرات والدروس المستفادة، روما، ص 11.
- 11- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو: حالة الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، 2007، روما. ص 49.
- 12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق الذكر، ص 36.
- 13- ناصر عبيد الناصر، مرجع سبق، ص 06.

- 14- د. صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية حول قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، بتاريخ 25-27/02/2008، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 03.
- 15- عبد سعيد عبد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي . جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2001. ص 121.
- 16- فرانسيس مورلاپ به وجوزيف كولينز: صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة : أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة (64)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل 1983 ، الكويت. ص 17.
- 17- د. محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة (21)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1979، الكويت، ص 15.
- 18- د. يحيى بكور وآخرون، أزمة الأمن الغذائي في سورية في مواجهة الجفاف، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. 03/02/2009 - 26/05/2009، دمشق، ص 04.
- 19- د. مهدي محمد القصاص : الأمن الغذائي قضية أمن قومي -رؤية مستقبلية للمجتمع المصري- المؤتمر الدولي حول العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، جامعة الزقازيق، 4-5 أبريل 2009، مصر، ص 08.
- 20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2003، الخرطوم، ص 20.
- 21- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 408.
- 22- د. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة- العوامل الفاعلة- مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2007، ص 534.
- 23- د. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة، مرجع سابق الذكر، ص 536.
- 24- منظمة الأغذية والزراعة 2011، حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة- إدارة النظم المعرضة للخطر (تقرير موجز)، 2011، روما، ص 14.
- 25- منظمة الأغذية والزراعة 2011، حالة الموارد من الأراضي والمياه، نفس المرجع السابق، ص 15.
- 26- عبد سعيد عبد إسماعيل : التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع السابق، ص 358.
- 27- محمد الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص 132.
- 28- المرجع نفسه، ص 130.
- 29- فرانسيس مورلاپ به وجوزيف كولينز: صناعة الجوع (خرافة الندرة)، نفس المرجع السابق، ص 73. وانظر محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الأمن الغذائي في الوطن العربي،

ومعضلات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لبكدي فاطمة، مجلة الحقيقة، العدد العشر، الجزء الثاني، 2007، جامعة أدرار، ص 83-102.

30- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية والزراعية، مرجع سابق الذكر، ص 38.

31- Blas Javier, «World's hungry close to one billion», In The Financial Times, quotidien US d'information, édition du 12/09/2008

32- يواكيم فون براون : أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية... التداعيات على الزراعة والفقراء، ترجمة: محمد الزواوي، الموقع <http://www.alulukah.net> بتاريخ 12 ديسمبر 2011، على الساعة 10:01.

33- The World Bank, Agriculture and Achieving the Millennium Development Goals, 2004 (Report no.32729.GLB. <http://www.worldbank.org/rural.pdf>).

34- Brunel Sylvie; «Existe-t-il encore des famines naturelles ?»; In Géopolitique de la Faim ; Edition 2000 ; PUF; Paris ; PP161-168.

35- Brunel Sylvie, Op.cit. p161.

36- خير الدين شمامة: الأمن الغذائي - الخلفيات والأبعاد - مجلة الحقيقة، العدد 10، الجزء الأول، جامعة أدرار، المطبعة العربية، غرداية، نوفمبر 2007، غرداية، ص 50.

37- De Geoffroy Véronique et Gallien Pierre, «Mission d'étude relations humanitaires-militaires ALBANIE», In Bulletin du Groupe Urgence Réhabilitation Développement (URD), Juin 1999, Plaisians (France), pp14-16.

38- لجنة الاسكوا (الأمم المتحدة)، تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في المنطقة العربية 2005، نيويورك 2005، ص 28-30.

39- مولاييه فرانسيس وكولينز جوزيف، مرجع سبق ذكره، ص 201.

40- د. طافر زهير وبوخزر نصيرة، تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفrazات الأزمة المالية، بجامعة بشار يومي 28-29 أبريل 2010.

41- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

42- Pisani Edgard (1995), «La sécurité alimentaire à l'échelle mondiale» In CAHIERS OPTIONS MEDITERRANEENNES, Sér. A /n°26, «Sécurité alimentaire en Méditerranée», pp05-10.

43- مورييس غورنييه: العالم الثالث ثلاث أرباع العالم، ملف الغد، تقرير إلى نادي روما، ترجمة سليم مكسور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1982، ص 48.

44- مورييس غورنييه، نفس المرجع السابق، ص 47.

- 45- ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول الأمن الغذائي والعملة-أي إستراتيجية للتنمية الزراعية ؟ وضع الجزائر- المكتبة الوطنية-الحامة- الجزائر، 23-24 أفريل 2008، تحت إشراف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، والمجلس الشعبي الوطني والمجلس الأعلى الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية. ص 251.
- 46- يواكيم فون براون : أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية... التداعيات على الزراعة والفقراء، ترجمة: محمد الزواوي، الموقع <http://www.alulukah.net> بتاريخ 12 ديسمبر 2011، على الساعة 10:01.
- 47- رائد محمد مفضي الخزاولة، مرجع سبق ذكره، ص 08.
- 48- أ. د محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 438-439.
- 49- أحمد الكوّاز، السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي، البحر الميت، الأردن، 17-18 ديسمبر 2012، المعهد العربي للتخطيط، ص 12.
- 50- د. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة (84)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1984، الكويت،